

فرنجة مرشحاً: محاولة متعددة الهدف

السياسي العام، بات يتطلب من «الشيخ سعد» الحضور المباشر في الداخل، وفي السراي الحكومي على وجه التحديد. ثلاثي الحريري/ بري/ جنبلاط «مُتهم»، بالتكافل والتضامن إذن، بـ«ارتكاب» المبادرة الأخيرة، وإن وقع على سعد الحريري «عبء» الإعلان والمتابعة والتنفيذ. بشكل من الأشكال هناك شق في المبادرة يمكن وصفه بـ«لبينة الاستحقاق» بهدف استعادة زمام المبادرة من قبل الثلاثي المذكور، في الصراع الداخلي في عهده التقليدي والمستجد (بعد تلاق الاعتراضات الشعبية وآخرها الاحتجاج المدني الشبابي الشعبي ضد اندلاع أزمة النفايات وإخضاع حلها، بشكل مهين ومستفز، لمنظومة المحاصصة والفساد). هذا الشق «اللبناني» من المبادرة (لفت السفير السعودي!) نجم، إذن، عن استشعار القلق من الفوضى التي قد تُدفع إليها البلاد بفعل الشلل أو بتخطيط وتدبير، مما ستكون إحدى نتائجه عدم القدرة على مواصلة جنى ثمار المحاصصة بالوتيرة السابقة. الرئيس بري كان الأكثر قرعاً لناقوس الخطر. حذر مرارا من مخاطر تعطيل المؤسسات والتسويات. الشعور هذا ينسحب على آخرين باستثناء العماد ميشال عون الذي يخوض معركته الأخيرة ولا احتياط لديه يسمح له بالمناورة أو التأجيل. بات العماد عون، في نظر حراس الصيغة السياسية الحالية للنظام، عبئاً لا يجوز الاستمرار في الرضوخ لتماديه: من هنا ولدت فكرة ترشيح فرنجة.

من جهة ثانية، يمكن القول إن الجهات التي أطلقت المبادرة، وفي مقدمتها الحريري، ستكسب حتى لو لم تأخذ مبادرة ترشيح فرنجة طريقها إلى التنفيذ. انشطار تحالف 8 آذار هو أول المكاسب المتوقعة في حالتي التنفيذ أو عدمه. لا يخفى الآن حجم ما يواجهه حزب الله من إرباك، ولا ما يقوم من الجدران السميكة ما بين بري وعون، ولا ما استجد من عدا، وعدم ثقة بين عون وفرنجة... يمكن ملاحظة أن خسائر تحالف الثامن من آذار ستكون أكبر. الإشارات التي أعطاها المرشح فرنجة، خلال الأيام الماضية، دلت على استعداد واضح للعمل وفق اعتبارات جديدة وليس فقط وفق الاعتبارات القديمة وحدها. لا ينبغي نسيان أن الحليف السوري لفرنجة يمر في أزمة مستعصية. نفوذه تغيّر بطريقة دراماتيكية على المستويات كافة. هو يكافح الآن، بدعم من حلفائه، ليكون حاضراً في المشهد. استعادة دوره ونفوذه السابقين، محليا وإقليميا، الإقليمي من سابع المستحيلات. ليس هذا الكلام تعبيراً عن رغبة أو أمنية، إنه وصف لواقع مأساوي يعادل نكبة بكاملها لحقت بسوريا وبالغرب أجمعين!

يمكن إدراج المبادرة الجديدة، في شق أساسي منها إذا، في سياق محاولات متنوعة لمقاومة الحركة المطلوبة وقوى التغيير في البلاد: خصوصاً ما تطالب به فئات اجتماعية واسعة (الموظفون) والشباب وحركة النساء... توحد متحاصصو البلاد الرئيسيين في وجه الفئات المذكورة وسواها. استخدموا سلاح القمع والتجاهل والتعطيل... هم يحاولون الآن استعادة زمام المبادرة لتكريس النظام وتوازناته، من جهة، ولقطع الطريق على الحركة المطلوبة والشبابية من جهة ثانية: أول الغيث قانون إنتخابي «لا يهشم إحدى الطوائف اللبنانية»، كما أوضح فرنجة نفسه!!

أما حركة الاحتجاج فهي تعاني، كما ذكرنا مراراً، من غياب الحاضنة السياسية ومن التشتت، رغم نجاحها في إزعاج قوى السلطة، وفي فرض بعض التنازلات عليها. رغم ذلك فالمبادرات المضادة، من موقع شعبي وسياسي موحد، باتت أكثر من ضرورية لعدم تمكين أطراف المحاصصة من الإستمرار في حرمان اللبنانيين من أن يكون لهم وطن حصين ومستقل ومستقر وموحد يليق بتضحيات وإنجازات أبنائه: تلك الإنجازات التي باتت مضرب مثل في حقل المقاومة والإنفتاح.

* كاتب وسياسي لبناني

سعد الله مرزعياني *

جعل خبر ترشيح الرئيس سعد الحريري للنائب سليمان فرنجة إلى منصب رئيس الجمهورية اللبنانية، في لقاءهما الباريسي الأسبوع الماضي، الكثيرين يتذكرون البيت الشهير لكبير شعراء العربية «أبي الطيب المتنبي»: «طوى الجزيرة حتى جاني خبر». حجم الإنعطاف في موقف الحريري التي حملها الخبر جعلت الكثيرين، أيضاً، يعتقدون أن ما يجري لا يتجاوز المناورة التي ترمي إلى إحداث ارتباك ولبلة في صفوف فريق الثامن من آذار عموماً، وفي العلاقات ما بين العماد ميشال عون والنائب فرنجة خصوصاً. لكن سرعان ما تبين أن السيد سعد الحريري ليس منفرداً أو متفرداً في هذا الترشيح: من أمامه الرئيس نبيه بري ورئيس «الحزب التقدمي الاشتراكي» النائب وليد جنبلاط (وربما آخرون)، ومن خلفه مرجعيته الإقليمية، قيادة المملكة العربية السعودية، التي لن يُقدم الحريري على خطوته (حتى لو كانت مجرد مناورة) دون موافقتها نظراً لكونها ما زالت تعطي الأولوية، رغم غرقها المرهق في الرمال اليمينية، لإسقاط الرئيس بشار الأسد، ونظراً لأن فرنجة هو من أقرب أصدقاء الرئيس السوري.

كان ينبغي، منذ البدء، عدم إسقاط تجربة الحريري مع العماد عون على محاولته الجديدة مع النائب فرنجة. ذلك، أولاً، بسبب مخاض ومناخ التسوية المستجد، بعد التدخل الروسي في سوريا، والذي جعل القيادة السعودية تتراجع عن الفيتو الذي كانت تضعه ضد أي دور إيراني في اللقاءات والاجتماعات ومشاريع التسويات. ثم بسبب ما استشعره «سُدنة» النظام السياسي اللبناني وأبرزهم الرئيس نبيه بري والنائب وليد جنبلاط، من مخاطر استمرار الهريان الداخلي خصوصاً بعد الشلل الشامل الذي ضرب مؤسسات النظام (باستثناء الأمنية)، وبعد التحرك الواسع الذي شهدته البلاد احتجاجاً على تكديس النفايات في الشوارع دون أن تتمكن السلطة ومتحاصصو منافعها ومواردها وإدارتها من الاتفاق على معالجة هذه المشكلة الخطيرة (طبعاً، بسبب استشراء الفتوية والفساد إلى درجة غير مسبوقة).

احتل كل من بري وجنبلاط موقعاً ممتازاً في توازنات السلطة على امتداد المرحلة الممتدة منذ «الطائف» إلى اليوم (ساهما معاً بدور مميز أيضاً في تشويه تطبيق اتفاق الطائف خلافاً لنصوصه أحياناً ولروحته دائماً). عمل «الأستاذ» والبيك معاً في مرحلتي الإدارة السورية للبلاد (حتى عام 2005)، وأيضاً (رغم بعض التباينات) بعد الانسحاب السوري من لبنان في ربيع عام 2005. الحصة الوازنة والراجحة في السلطة، التي تمتع بها في كل تلك السنوات، جعلتهما حارسين أمينين ويقظين لـ«الصيغة» الجديدة التي تكرست في امتداد الصيغة القديمة مع تعديل في التوازنات بعد تغيّر الأوزان في بعديها المحلي والإقليمي. الرئيس الشهيد رفيق الحريري كان ثالثهما حتى اغتياله عام 2005. أما الرابع فكان الرئيس الراحل إلياس الهراوي. وكان يحل في المرتبة الخامسة «الوزير القوي» ميشال المر الذي كان يتمتع، دائماً، بحظوة عالية، خصوصاً لدى المسؤولين السوريين المعنيين بالملف اللبناني.

تقلبت الظروف كثيراً خلال العقد المنصرم. رغم ذلك وجد الرئيس سعد الحريري نفسه، في العديد من المناسبات، ينسّق مع بري وجنبلاط. «المستقبل» شريك وازن في الإدارة اللبنانية كما هذين المذكورين. هو حريص، مثلهما، على عدم تغيير صيغة المتحاصص الرامنة وتوازناتها. يحتاج الحريري الإبن للسلطة ومنافعها، أكثر من السابق، لتعويض النقص في قدرته على تقديم ما كان يستطيعه والده، ثم هو شخصياً، من خدمات مباشرة. هذا بالإضافة إلى إقامة توازن على مستوى القرار السياسي تحتاجه أيضاً مرجعيته الإقليمية في مواجهة منافسين أقوياء. تراجع نفوذ تيار المستقبل في المشهد

وشعراء في دول الخليج يدخل في نطاق القمع «الإنساني». إن التنظيمات الإسلامية الإرهابية في أفغانستان كانت من نتاج التحالف الغربي - الخليجي، كما ان التنظيمات الإرهابية في سوريا هي من نتاج التحالف الغربي - الخليجي. خامساً، أين مسؤولية قائد الجيش مما يجري. من المعلوم أن جان قهوجي بات مُقلداً لخطاب ومسلك وأداء ميشال سليمان ربما طمعاً بمنصب الرئاسة، وقهوجي شوهد وهو يفتح زجاجات الشامانياً تكريماً لنفسه بعد أن مُدّد له في منصبه الرفيع. ماذا قدم قهوجي لعسكريه أثناء فترة الخطف (التي لم تنته للأسرى في سجون «داعش»؟) وإذا كان الرّد العسكري على «جبهة النصرة» بعد خطفها للجنود والأمنيين محكوماً بالحرص على حياة الأسرى، فما الذي يمنع الجيش الآن من البدء في عملية عسكرية للاقتصاص من الجهة التي خطفت وقتلت عسكريين لبنانيين؟ أم إن الاتفاق بين الدولة اللبنانية والمنظمة الإرهابية تضمن بنوداً سرية تسمح بتبادل السفراء بين الجهتين، بالإضافة إلى تسليم عرسال إلى «النصرة» لإقامة جمهورية إسلامية بن لادنيتها فيها؟ ليس من واجب الجيش اللبناني أن يتحرك عسكرياً ضد التنظيم الذي خطف العسكريين وفي حلّ من أي التزام بنود الصفقة الإقليمية التي أدت إلى إطلاق الأسرى في سجون «النصرة»؟

سادساً، ما هو الثمن الذي دفعه لبنان إلى التنظيم الإرهابي؟ ليس الاتفاق المعلن (من دون الإشارة إلى الجانب السري منه) تشجيعاً لتنظيمات إرهابية للقيام بأعمال مماثلة للحصول على مكافأة من الدولة ومن دول أخرى مجاورة؟ إذا كانت الدولة تصر على أنها لن تستعمل القوة للدفاع عن كرامتها وعن حياة جنودها فإنها بذلك تسلّم كرامتها لأي عابر سبيل مسلح. وماذا حصل وسيحصل لـ«أبو طاقية»؟ الرجل محكوم بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة، لكن وائل أبو فاعور (الذي لا يفوت مناسبة للظهور أمام الإعلام) ظهر أمام الإعلام ليدافع عن أبو طاقية وينفي على إنسانيته وعلى رأفته وحسن سلوكه. هل كان كلام أبو فاعور جزءاً من ثناء وليد جنبلاط الدائم على «جبهة النصرة» والتي أثبتت - لجنبلاط - أنها ليست إرهابية لأنها أطلقت أسرى الجيش وقوى الأمن؟ وما دخل وزير الصحة في الموضوع، أم أن وزارة الصحة سترعى صحة مقاتلي «النصرة» بناء على الاتفاقية؟

سابعاً، نفهم انه يحق للدولة ان تعتقل امرأة تحمل متفجرات، لكن لماذا تقوم الدولة باعتقال أطفال لمطوبين؟ هل هذا ينطبق مع القانون اللبناني؟ هل عدلت الدولة بنفسها من القانون اللبناني ليصبح أولاد المطوبين هم أيضاً مطوبون للضغط على ذويهم؟ هذا أقرب إلى الاختطاف من الاعتقال، وهذا سائد في مسلح النظام البعثي السوري (والاحتلال الأميركي).

ثامناً، بناء على كل ما جرى، إن القول إن الجيش يتمتع بـ«جهوزية» كاملة، على قول قائد الجيش هو قول منير للمضحك. إن أداء هذا الجيش بشرع يوماً ليس فقط للمهام الوطنية للمقاومة - التي لا تحتاج إلى شرعية من أحد لأن شرعيتها تنطلق من أعمالها وتاريخها وتحضرها - بل إن أداء الجيش بشرع تدخل حزب الله على الحدود اللبنانية (بصرف النظر عن موقف المرء من هذا التدخل) لأن الجيش لا يقوم بالحد الأدنى من واجباته باستثناء بيانات عنترية لا مصداقية لها.

كان احتفال لبنان بتحرير أسراه ناقصاً: شروط التحرير كانت باهظة، ودفع لبنان ثمنها من سيادته وأمنه وحدوده، كما أن الأسرى في سجون «داعش» ما زالوا في الخطر. وأداء بعض العسكريين قبل أسرهم وبعده لم يكن يعبر عن جهود «التضحية» دفاعاً عن «شرف» الجيش («وفاء» للشهداء. لقد احتفل لبنان بعودة أسراهم إلى «الحرية» المفترضة، لكن من يحتفل بالذين لم يعودوا؟ من سيقم لهم أقواس النصر؟ هؤلاء هم أحرار أكثر من العائدين. لهؤلاء حق الاحتفالية أكثر من العائدين.

* كاتب عربي (موقعه على الإنترنت:

angryarab.blogspot.com

في عرسال



«الجديد» في إحاطته بهالة من التكبير؟ وكيف وفق إبراهيم بين «السرية» التي كان يُشدد عليها وبين دفع من التسريبات المُستمرّة التي كانت ترفع وتُخفّض من منسوب التفاؤل عند الأهالي؟ السرية تعني عدم إبلاغ الإعلام إلا بموعد التبادل فقط. والم يُبالغ إبراهيم في خطبته يوم تنفيذ التبادل من خلال كلامه عن «هبة الدولة». أي هبة يتحدّث عنها؟ لا، وأضاف كلاماً عن العزة والكرامة والسيادة. أية سيادة هي تلك التي تعطي معونات إلى منظمة إرهابية خطفت وقتلت عسكريين وفجرت مدنيين في لبنان وسوريا.

رابعاً، دور النظام القطري. لم يعد الأمر سراً ولم يعد هناك من يتحدّث في بداية

”

**الدولة اللبنانية بمكوّناتها
كافة تحفله كامل
المسؤولية عن الصفة**

“

الصراع الدموي في سوريا عن ان تمويل التنظيمات المسلحة هو فقط على أيدي مُحسنين و ممولين سوريين في الغربية. لقد أعلن النظام القطري رسمياً أنه يمدّ الفرع السوري لتنظيم «القاعدة» بالمال (والسلاح طبعاً لكن النظام لا يعلن ذلك - أو لم يعلن ذلك - بعد). النظام القطري لم يكن بعيداً عن تسليح وتمويل التنظيمات الإرهابية (بالتعريف الأميركي - لما لدى الحكم الأميركي من حظوة في النظام القطري) العاملة في «الثورة» في سوريا. إن إقرار النظام القطري بتمويل «النصرة» يعني ان أي تفجير مقبل أو أي مدفع جهنم مقبل أو أي خطف مقبل أو أي قطع رأس مقبل يجب ان يتحمّل النظام القطري مسؤوليته. طبعاً، حرصت وسائل إعلام النظام القطري على وصف التدخل القطري بـ«الإنساني»، كما ان العدوان الخليجي على اليمن هو عدوان إنساني، كما ان محاكمة مُغرّدين